مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: مجلة الاذاعة

التاريخ : ١٩٨٤/٣/٢٤

فيلم السادات أمام المحكمة

هالة البدرى

● امام المحاكم هذه الايام عدة قضايا للحرية وان كانت تاخذ اسماء فنية . بعد قضية((خمسة باب ودرب الهوى)) خرج من ينادى بوقف افلام ((المتسول)) و ((الافوكاتو)) واصبحت مسالة وقف الافلام ظاهرة تنمو فى حياتنا الفنية

قرار الوزير

في ٢٦ يناير ٨٤ صدر قرار وزير الثقافة بوقف التعامل مع شركة كولومبيا التى انتجت « فيلم السادات » ، وكان الفيلم قد عرض فى أمريكا في ١٥ نوفمبر عام ٨٣ ووصل الى القاهرة بعد أيام قليلة على شرائط الفيديو اى بالنظام الامريكى مما يصعب انتشاره . بعد أيام انتشر في محلات بيع الفيديو منقولا بطريقة بال سيكام المنتشرة فى مصر مما يعني ان شركة متخصصة تمتلك أجهزة فنية قد قامت بعملية النقل .. وهنا يطرح سؤال عن كيفية وصول الفيلم بهذه السرعة وذلك الانتشار « رغم ان شركة كولومبيا نفسها لم تطلب الترخيص بعرض الفيلم حتى الان »!!

الاجابة بسيطة لان منافذ الدخول الطبيعية الى البلاد لاتوجد بها الرقابة الكافية على دخول الافلام ، بل وتسمح باصطحاب خمسة اشرطة للاستعمال الشخصى ، وان كانت نسخة واحدة تكفي وبعدها يمكن نقلها الى الاف النسخ ..

الفيلم الان امام المحكمة .. كنت اتصور الامر لايتعدى قضية بين نقابة المهن السينمائية وبين شركة كولومبيا التى تضررت من وقف التعامل معها .. في قاعة المحكمة وجدت عددا من الاشخاص قد دخلوا بصفتهم متضررين من قرار وزير الثقافة . قالوا ان السبب عدم أحقية الوزير فى فرض ذوقه على مايشاهدونه من الافلام وان حرية الاختيار تقع عليهم ..

مباراة سريعة

المكان أشبه بمباراة سريعة استخدم فيها المحامون كل وسيلة ممكنة للوصول الى هدفهم حتى ان احدهم عندما رفضت دعواه المباشرة ادخل ابنه القاصر تدخلا « هجوميا » انضماما للشركة المتضررة كما أدخل ابنته طرفا فى الموضوع .

التقيت بالاطراف المتنازعة .. قال سعد الدين وهبة رئيس نقابة المهن السينمائية :

الرقابة موجودة فى كل دول العالم ابتداء من الدول الشيوعية الى فرنسا ومعنى السماح لاى شخص بعرض ما يشاء فى اى مكان هو الغاء اجهزة الرقابة هذا من ناحية المبدأ اما بالنسبة لطلبنا فى الدعوة فهذا اجراء تكميلى اذ كنا نقول على مصنف فنى ان فيه اخطاء فان مصادرته تبقى رايا قضائيا !

سالته عن رايه الخاص فى الفيلم

قال : الفيلم تحقير للشعب المصرى لانه تجاهل المقاومة الشعبية فى بورسعيد ووقوف العرب معنا فى ٥٦ ، ودول عدم الانحياز والانذار السوفييتى ويقول ان الفضل فى اخراج الانجليز والفرنسيين واليهود فى عام ٥٧ هو السفير الامريكى .. الفيلم الذى يقول انه فى حرب ٦٧ استعطف عبد الناصر السفير الامريكى كى يوقف اليهود يتناسى ان مصر قطعت علاقتها الدبلوماسية مع امريكا فى اليوم الاول للعدوان وانه لم يكن فى هذا التاريخ الذى يحكيه الفيلم سفيرا لامريكا او اى مسئول لها فى مصر ! ..

والفيلم الذى يدعى ان مصر امممت قناة السويس لانها كانت « مفلسة » وجاء ذلك على لسان عبد الناصر مزيف للتاريخ والذى يصور حرب ٧٣ على انها كانت عدوانا على يهود يقيمون الصلاة فى العراء ويتجاهل العبور وخط بارليف ومعارك الدبابات يزيف التاريخ ويهين شهداءنا فى حرب ٧٣ .

والذى يقول اننا لم نضع جيشا فى جنوب سيناء

مما تسبب عنه الثغرة لان للجنوب ربا يحميه كما جاء فى الفيلم اهانة للتاريخ ..

الذى يصور القاهرة بانها شارع واحد يسير فيه الجمال والحمير ولا توجد فيه عمارة واحدة ولا مواطن يرتدى بدلة ، ولا سيارة وان هذا حال القاهرة عام ٨١ يتعمد تحقير الشعب المصرى والاساءة الى مصر ..

شاهد ماشافش حاجة !

بعد كل هذه الوقائع التى ذكرها نقيب السينمائيين سعد الدين وهبة أردت أن أعرف راى المحامين عن شركة كولومبيا وهم مصريون أولا ·

قال محمد عبد الله المحامى : أرسلت الينا شركة كولومبيا برقية لنتولى الدفاع عنها وهى أول مرة نتعامل فيها مع هذه الشركة !

سالته : هل رايت الفيلم

قال : لا

قلت : اى انكم تدافعون عن فيلم لم تشاهدوه ولا تعرفون عنه شيئا

قال : نحن وكلاء عن الشركة التى طلبت منا الدفاع عنها ··

اصابتنى الحيرة المحامى هنا مصرى والقضية بالنسبة اليه ليست اساءة للتاريخ المصرى ولا دفاعا عن الحريات او الراى بل هى وكالة للدفاع عن شركة مجهولة له وعمل لم يره ·

الحرية والدستور

ذهبت الى المضررين من عدم عرض الفيلم الذين انضموا الى شركة كولومبيا فى رفض عدم العرض سالت **محمد مختار سعيد :**

ما هو الضرر الواقع عليك من عدم عرض الفيلم

قال ان منع عرض الفيلم يتعارض مع الحرية التى كفلها الدستور للمواطنين للتعبير عن اراثهم !

ـ هل رايت الفيلم

● **لم اره ولذلك اطالب برؤيته والحكم عليه ·**

واستطرد : لقد منعت وزارة الثقافة الفيلم لماذا هل لانه به مناظر تسيء الى مصر ؟! واجاب يمكن حذفها !

قلت : واذا كان الفيلم في مضمونه يسيء الى مصر هل نعرضه

قال : من الذى يحكم انه يسيء الى مصر

قلت : المحكمة

قال : في هذه الحالة ينتهى الامر !

قال المحامى عبد الحليم رمضان المتضرر من منـــع الفيلم :

ان الحكم بعقوبة مصـــادرة الفيلم يمس حقى فى مشاهدته . وسواء اكان جيدا او رديئا ليس من حق نقابه السينمائيين ان تكون قيما على فى ان ارى بعينها وذوقها . لهذا انا لا ادافع عن نوع أو مستوى الفيـــلم ولكننى ادافع عن حقى كمواطن فى الحكم عليه حسب تقديراتى الشخصية ..

اثناء نظر القضية قال المحـــامى محروس خضر إنه يلتمس عرض الفيلم لانه يؤرخ لفترة تاريخية من حياة مصر عن شخصين حكما مصر وعن اخطاء نرجو للشعب المصرى ان يراها مسجلة وأن قرار المنع يتعارض مع الدستور !

وقد سألت المحكمة ســـعد الدين وهبة عن مصدر حصوله على النسختين المحرزتين فى المحكمة فأجاب بأن الفيلم يعرض الاسواق بصورة غير طبيعيه رغم قـــرار وزير الثقافه بالمنع !

وقال محامى النقابة ان المصنف يزور التاريخ وبه سب وقذف فى حق مواطن مصرى وليس لكل مواطن حق تصحيح التاريخ وان ياتى متدخلا ويقول اصابنى ضرر لان الضرر لابد وان يكون مباشرا ..

ثم رفعت الجلسة .. وهكذا استمرت القضية امام المحكمة .